S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26041
6 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة من البعثة الدائمة لبلغاريا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية بلغاريا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتتشرف بأن تحيل إليه النص التالي لمذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة من مجلس وزراء جمهورية بلغاريا الى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

"تهدي حكومة جمهورية بلغاريا تحياتها إلى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتتشرف بأن تعلن ما يلي:

إن جمهورية بلغاريا تنفذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) تنفيذا دقيقا. وقد أعلنت استعدادها لمواصلة التقيد، بحسن نية، بالالتزامات الناشئة بموجب تلك القرارات.

وفي الوقت ذاته تود حكومة جمهورية بلغاريا أن توجه انتباه مجلس الأمن مرة أخرى إلى أن التنفيذ الدقيق للجزاءات التجارية والاقتصادية المفروضة بموجب القرارات المذكورة أعلاه يلحق خسائر كبيرة باقتصاد بلغاريا القومي. وقد أشير إلى هذا كله في مذكرتها المؤرخة ٧ أيار/مايو ١٩٩٣ ومذكرتها المؤرخة ١٧ أيار/مايو ١٩٩٣.

لقد أحدث نظام الشحن العابر التقييدي عن طريق إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) المفروض بموجب القرارات المعنية خللا كبيرا في روابط بلغاريا التجارية والاقتصادية التقليدية مع بلدان وسط وغرب أوروبا. وأسواق تلك البلدان ذات أهمية حيوية لتطور عملية الاصلاحات الاقتصادية نظرا لأن أكثر من ٦٠ في المائة من صادرات بلغاريا إلى أوروبا تنقل عن طريق المنطقة الخاضعة للجزاءات. وينبغي أيضا أن يوضع في الاعتبار أن بلغاريا، بوصفها من كبريات دول النقل البري الدولي تقليديا، تتكبد خسائر كبيرة نتيجة للانكماش المفاجئ في إجمالي حركة العبور والنقل من خلال المنطقة.

ويساورنا قلق على وجه الخصوص بسبب الإنهاء شبه الكامل لعمليات الشحن العابر عن طريق إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، نظرا لأنه لا يوجد سوى جسر واحد على نهر الدانوب بامتداد القطاع

البلغاري يتعين أن تتجه من خلاله كل حركة النقل البري إلى وسط وغرب أوروبا وأن هذا الجسر، حتى في ظل الظروف العادية، يكون مكتظا للغاية وفي حالة فنية سيئة. فأحكام القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) تؤثر تأثيرا خطيرا على الاستعمال العادي لنهر الدانوب للجنوب الذي يعتبر طريق الملاحة النهرية الوحيد الذي يربط بلدنا ببقية أوروبا.

أما استخدام الطرق غير المباشرة التي تشتد عليها حركة المرور بدرجة كبيرة حتى في ظل الظروف العادية فهو يرفع تكلفة الصادرات البلغارية ويترك أثرا سلبيا شديدا على إتمام تلك الصادرات. وكل ذلك يؤدي إلى التعجيل بعملية التضخم، ويفاقم الوضع المالي في البلد واحتمالات خدمة الديون الخارجية مستقبلا، وتترتب عليه نتائج اجتماعية خطيرة داخل البلد. فنحن نواجه عددا من الاضرابات الخطيرة من جانب عمال النقل البري في القطاع الخاص، تهدد بتعطيل حركة النقل البري، بل وبتعطيل حركة نقل الركاب في بعض مدن البلد.

وبالنظر إلى الظروف المذكورة أعلاه، طلبت حكومة جمهورية بلغاريا على وجه السرعة إلى مجلس الأمن أن ينظر، كمسألة ذات أولوية، في إمكانيات اعتماد الخطوات الضرورية لتخفيف نظام الشحن العابر عن طريق إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بما في ذلك نهر الدانوب، مع القيام في الوقت نفسه بضمان التنفيذ الدقيق للحظر والقيود فيما يتعلق باستيراد وتصدير السلع والمنتجات إلى إقليمها ومنه وذلك بواسطة إجراءات المراقبة المعنية. ومن دواعي الأسف الشديد أنه لا بد من القول بأن بلغاريا لم تتلق حتى الآن ردا مرضيا من الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المعنية الأخرى فيما يتعلق بمطالبها المشروعة والمستندة إلى أسس وجيهة.

ولدي حكومة بلغاريا، على وجه أكثر تحديدا، المقترحات المحددة التالية:

١ - إنشاء ممر بري للشحن العابر عن طريق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية/كالوتينا، نيس، بلغراد، نوفي ساد، سابوتيتسا، جيفيد.

وينبغي اعتبار عمليات الشحن العابر عن طريق الممر إجراء ذا طبيعة استثنائية عملا بالفقرة ٢٢ (ج) من القرار ٨٢٠ (١٩٩٣)، بحيث يُعطى الإذن بها من جانب لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة بموجب إجراء "عدم الاعتراض" المعجل. أما عمليات الشحن العابر على امتداد القطاع الصربي من الطريق فمن الممكن القيام بها بموجب إجراءات فعالة للرصد والمراقبة يُتفق عليها مع لجنة الجزاءات ومع البعثات المعنية للمساعدة على تنفيذ الجزاءات. وعلاوة على إجراءات الرصد والمراقبة التي تطبق في الوقت الحاضر عملا بالمبادئ التوجيهية الموحدة المنقحة للجنة (S/AC.27/1993/CRP.3/Rev.2) المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣)، يمكن النظر في عدد من الخيارات لتعزيز المراقبة والتحقق، من بينها ما يلي:

- أن يرافق القوافل المكونة عدد مناسب من المراقبين الدوليين على طول القطاع الصربي بأكمله من الطريق؛

- استخدام أجهزة الكترونية مناسبة للتحقق من أن المركبات أو الشحنات لا يحول مسارها أو لا يجري تفريغها في الإقليم الصربي.

٢ - تدابير لتسهيل النقل العابر في الدانوب.

فنحن نقترح أن يؤخذ بإجراء مبسط ومعجل للإخطار بشأن النقل العابر في الدانوب. ولهذا الغرض يمكن تنظيم حركة المرور هذه عن طريق تكوين قوافل من السفن تخضع لرصد ومراقبة فعالين أثناء مرورها بمحاذاة القطاع الصربي بين فيدين/كلافات وموهاكس، بما في ذلك وجود مراقبين دوليين على متن تلك السفن، وأجهزة الكترونية وما إلى ذلك. فتطبيق مثل هذه الاجراءات من شأنه أن يزيل إمكانية احتمال تحويل مسار الشحنات إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية انتهاكا للجزاءات.

وحكومة بلغاريا على استعداد للمشاركة في مناقشات الطرائق العملية لتنفيذ المقترحات المذكورة أعلاه وللتعاون على نحو كامل مع مجلس الأمن ومع لجنة الجزاءات.

وتصر الحكومة البلغارية مرة أخرى على أن المقترحات المذكورة أعلاه وأي حلول ممكنة أخرى للتخفيف من الحالة الاقتصادية المتدهورة في البلد التي ستؤدي إلى احتجاجات اجتماعية خطيرة يجب أن يُنظر فيها على وجه الاستعجال. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن بلغاريا تتقيد بالحظر . وستواصل التقيد به في المستقبل، متحملة في ذلك خسائر كبيرة وحرمانا كبيرا، بالرغم من عدم التقيد بالحظر على امتداد الحدود الأخرى لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فالخطر الذي يتهدد السلم الاجتماعي في بلغاريا يتزايد نتيجة للفصل الجماعي المتوقع للموظفين ولإفلاس شركات كثيرة، ونتيجة للاحتجاجات والاضرابات الجماعية التي بدأت فعلا في شركات النقل، ووجود ضغط جماهيري قوي على الحكومة من أجل حل المشاكل الناجمة عن تنفيذ الجزاءات.

وإن حكومة جمهورية بلغاريا، إذ تبدي استعدادها لمواصلة التقيد الدقيق بجزاءات الأمم المتحدة، تتوقع ردا إيجابيا محددا على جميع المسائل التي أثارتها".

- - - - -